Egypt. J. Agric. Res., 95 (2), 2017

ECONOMIC IMPACT OF THE ENCROACHMENT OF THE AGRICULTURAL LAND IN EGYPT

SALAH ALSAYED ELWAN

Agricultural Economics Research Institute ARC, Ministry of Agriculture

(Manuscript received 14 February 2017)

Abstract

The farmland encroachment caused great losses to the Egyption Agriculture, The area that has been infringed reached about 102059 Feddans during the period (1983-2014), The loss in total revenue for Wheat, Cotton and Rice reached about L.E 581, 541, 562 millions by price level in 2013. Furthermore, The loss of the infringed area during the period (Jan. 2011 – Jan 2014) to the same crops reached about L.E 345, 321, 334 millions respectively. The Economic loss of the total infringed area for the Agriculture Rotation Cotton and Clover amounted to about L.E 2353 represents about 0.83% from total Agricultural product in 2013 and 15.07% from the net Agricultural trade balance in the same year. In addition to this the equivalent loss in both Cotton and Rice exports amounted to about L.E 862, 896 millions moderat about $ 115, 120 million Dollars by pricing level in 2013 which represent about 4.36%, 4.53% from the total Agricultural exports value, Moreover, The equivalent loss in Wheat and Faba bean imports amounted to about L.E 926, 743 millions moderat about $124, 99 million dollars in 2013. The social loss has been measured by the unemployment as a result to the labor force due to the total infringed area which mounted to about 13.87 million day/ work for the Agricultural rotation of Cotton and clover which represents about L.E 832 as a farm income, but for the alternative rotation Rice and sugar beet, the loss amomnted to about 13.46 million day/work which represents about L.E 808 million as a farm income. The research reached some recommendations that may contribute to solve this problem, New legislation and monthly accurate reports should be prepared.

الأثر الاقتصادي للتعديات على الأراضي الزراعية في مصر

صلاح السيد علوان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – دقى – جيزة

مقدمة

انتشرت ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بالتبوير والبناء خلال العقود الثلاثة الماضية، وتحولت أجزاء متفرقة من الأراضي الزراعية الخصبة في الوادي والدلتا إلى كتل أسمنتية وخراسانيه مما أثر على المساحة المزروعة في مصر وبالتالي الإنتاج الزراعي، هذا رغم أن الدولة تبذل جهودا مضنيه بالإضافة إلى تحملها تكاليف باهظة لاستصلاح الأراضي لزيادة الرقعة الزراعية، وقد بلغت المساحة المتعدى عليها في مصر من عام ١٩٨٣ وحتى ٢٥ يناير ٢٠١١ نحو٦٤،٠١ ألف فدان، كما بلغت المساحة المتعدى عليها منذ يناير٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٤ نحو ٣٨،٠٥ ألف فدان(١)، ويتعرض هذا البحث لبيان مدى التأثير السلبي على مساحة التعديات على الإنتاج الزراعي والدورات الزراعية وكذلك الأثر الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى محدودية مساحة الأراضي الزراعية بالمقارنة بعدد السكان، لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة نهائيا والتي تتعلق بشكل مباشر بالناتج القومي والدخل القومي كون تلك الظاهرة لا تؤثر على الإنتاج فقط بل على الصادرات والواردات والميزان التجاري وميزان المدفوعات. ومن المعروف والملاحظ أن الرقعة الزراعية باعتبارها ثروة طبيعيه رئيسيه للغذاء والكساء، لذلك فأن استقطاع أى جزء منها يعتبر خسارة اقتصادية جسيمة. والحقيقة المعلومة للجميع في مصر والتي لا يمكن إنكارها هي أن الرقعة الزراعية تتعرض منذ فترة الثمانينات والتسعينات وفى وقتنا الحاضر إلى ظاهرة إقامة المباني والمنشأت عليها وهى ظاهرة خطيرة يترتب عليها تدريجيا استقطاع مساحات كبيرة منها وبالتالي نقص مساحة الأرض الزراعية المتاحة والتي أصبحت أزمة تهدد الثروة الزراعية للبلاد.

(١) أسامة عبد اللطيف عبد الصادق محمد، الآثار الاقتصادية والبيئية لظاهرة التصحر في مصر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.

مشكلة البحث

رغم ما تبذله الدولة من جهود مضنية لاستصلاح الأراضي وزيادة المساحة المزروعة، إلا أن التعديات على الأراضي الزراعية بالتجريف أو البناء والتي انتشرت في السنوات الأخيرة تحد من زيادة إجمالي المساحة المزروعة والتي لابد من زيادتها لمواكبة الزيادة السكانية المطرده، وبالرغم من وجود التشريعات الزراعية التي تجرم ظاهرة التعدي التي أدت إلى التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية في مصر، مما أثر على معدلات الاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية نتيجة التأثير على الإنتاج الزراعي من الحاصلات التصديرية أو الاستيرادية مما يؤثر بشكل مباشر على تحقيق الأمن الغذائي المصري.

هدف البحث

يستهدف البحث تقييم أثر التعدي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات الاقتصادية في القطاع الزراعي والتي تتمثل في حجم التعديات والخسارة في الإنتاج وإجمالي العائد والصادرات والواردات والميزان التجاري والعمالة الزراعية وغيرها، واقتراح الأساليب التي تحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي في توصيف متغيرات الدراسة مستعينا بأساليب العرض الجدولي والتحليل الكمي متمثل في الأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية.

كما اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تصدرها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالإضافة إلى الاطلاع على البحوث المتعلقة بموضوع هذا البحث .

الإطار النظري :

قبل البدء في استعراض نتائج الدراسة سيتم التعرف على بعض المفاهيم التي تم الاستعانة بها في الدراسة حتى يمكن للباحثين التعرف على المقصد منها .

أنواع الأراضي المصرية[١]: تتعدد أنواع الأراضي المصرية كما يلي :

- أراضي طينية عميقة ثقيلة أو خفيفة: وتقدر بنحو٧٥% من المساحة المزروعة في وادي النيل.
- أراضي طينية بحرية: وهى أراضي حديثة مستوية ذات لون رمادي غامق وقوام ثقيل ومعظمها أراضي ملحية حول البحيرات الشمالية مريوط، وإدكو، البرلس والمنزلة.
- أراضي رسوبية جبرية: لونها بني وذات قوام خفيف إلى متوسط على ساحل البحر الأبيض من الإسكندرية لمطروح وداخل محافظة الفيوم.
- أراضي رملية وكثبان رملية: وتقع في سيناء وأجزاء من الصحراء الغربية.
- أراضي صحراوية: وتقع في الصحراء الشرقية وأطراف الصحراء الغربية.

---

(١) أسامة عبد اللطيف عبد الصادق محمد، الآثار الاقتصادية والبيئية لظاهرة التصحر في مصر، مرجع سابق.

التصنيف الفيزيقي للأراضي الزراعية[١]:

تنقسم الأراضي الزراعية المصرية إلى ستة أقسام كما يلي :

- **أراضي الدرجة الأولى:** أراضي مزروعة ممتازة صالحة لجميع المحاصيل الزراعية، تعطى أكبر إنتاج بأقل تكاليف، جيدة الري والصرف، قطاع عميق وقوامها متوسط ولا تزيد نسبة الأملاح الذائبة عن ٠،٣% ونسبة الصوديوم المتبادل أقل من ١٥% ورقم الـــ PH لا يزيد عن ٨،٥ ،
- **أراضي الدرجة الثانية:** أراضي مزروعة تنتج أغلب المحاصيل بتكاليف قليلة وجيدة الري والصرف قطاعها عميق وذات قوام ثقيل ونسبة الأملاح الذائبة من ٠،٢-٠،٥% ونسبة الصوديوم المتبادل ٥% ورقم PH لا يزيد عن ٨،٥.
- **أراضي الدرجة الثالثة:** أراضي مزرعة لا تنتج كل المحاصيل، وتعطى محصولا متوسطا بتكاليف متوسطة، وحالة الصرف متوسطة، قطاعها عميق أو متوسط العمق وقوامها ثقيل جدا أو ثقيل أو خفيف ونسبة الأملاح ٠،٥-١% ونسبة الصوديوم المتبادل أكثر من ١٥% ورقم PH حوالي ٩.
- **أراضي الدرجة الرابعة:** أراضي مزروعة أو تحت الاستزراع، محددة الإنتاج أو تصلح للإنتاج تحت ظروف خاصة، وتحتاج لتكاليف خدمة زراعية متوسطة أو عالية وحالة الصرف والري رديئة، وتشمل الأراضي الرملية البحتة والجبرية والطينية الثقيلة المرتفعة الملوحة والأراضي القلوية والأراضي الغدقة، والأراضي غير عميقة القطاع التي بها طبقات صخرية والأراضي الصماء التي تحد من نمو الجذور ونفاذية الماء أو السميكة العميقة التي لا يمكن تكسيرها.
- **أراضي الدرجة الخامسة:** وتشمل الأراضي البور أو المغمورة بالمياه وتعتبر صالحة للزراعة بعد استصلاحها.
- **أراضي الدرجة السادسة:** هي أراضي غير صالحة للزراعة مثل الأراضي الصخرية والكثبان الرملية والأراضي التي قد يتعذر ريها أو ليس لها مورد مياه، أو أراضي المنافع العامة كمواقع المدن والغرب والمصانع ومجرى الأنهار والترع والمصارف والسكك الحديدية والطرق الزراعية والبحيرات وغيرها.

نتائج الدراسة

يتضح من جدول رقم (١) أن إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ نحو ٥٨٨٣،٣ ألف فدان بنسبة ٧١ % من إجمالي الأراضي الزراعية، أما إجمالي الأراضي الغير صالحة للزراعة فتبلغ نحو ٢٤٠١،٥ ألف فدان بنسبة ٢٩% وهى تمثل في التصنيف الفيزيقي الدرجتين الخامسة والسادسة .

---

(١) تقرير الأمم المتحدة عن التصحر، نيروبي، كينيا، ١٩٧٧.

جدول رقم (١) التصنيف الفيزيقي للأراضي الزراعية في مصر

الدرجة التصنيفية	المساحة (ألف فدان)	% من إجمالي المساحة المزروعة
الأولى	٣٥٩،٦	٤،٣
الثانية	٢٦٣٣،٤	٣١،٨
الثالثة	٢٢٩١،٦	٢٧،٧
الرابعة	٥٩٨،٧	٧،٢
الخامسة	١٦٢٥،٩	١٩،٦
السادسة	٧٧٥،٦	٩،٤
الإجمالي العام	٨٢٨٤،٨	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة العامة للأراضي، قسم حصر الأراضي، التصنيف الفيزيقي للأراضي الزراعية في مصر.

التعديات على الأراضي الزراعية

تزايدت التعديات على الأراضي الزراعية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ويرجع ذلك للزيادة السكانية والرغبة في التوسع العمراني وارتفاع أسعار أراضي البناء وبالتالي الوحدات السكنية، بالإضافة لعدم الالتزام بالقوانين.

ويوضح جدول رقم (٢) أن إجمالي المساحات التي تم التعدي عليها في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى أول إبريل ٢٠١٣، تبلغ نحو ٣٠٧٦٠ فدانا تمثل نحو ٠،٣٥٣% من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية وقد بلغت نسبة الإزالة نحو ١٣،٨٢ % وبترتيب أهم المحافظات من حيث كبر مساحة التعديات كانت البحيرة، الغربية، الدقهلية، الشرقية، المنوفية والقليوبية حيث بلغت مساحات التعديات على الأراضي الزراعية بها نحو ٣٤٣٥، ٣٣١٩، ٣١٥٤، ٣٠٩٧، ٢٥٢٢، ٢٢٧٧ فدانا على الترتيب خلال نفس الفترة.

أنواع التعديات على الأراضي الزراعية

يمكن تقسيم التعديات على الأراضي الزراعية إلى ثلاثة أنواع هي : حالات التعدي البسيطة والمتوسطة والجسيمة.

١) التعديات البسيطة: تبوير الأرض وعدم زراعتها تمهيدا للبناء عليها أو عمل أسوار حولها وغالبا ما تقع هذه الأراضي على الطرق الزراعية المؤدية للمدن أو بالأحرى على أطراف المدن.

٢) التعديات المتوسطة: تبوير وعمل أسوار علاوة على وضع مواد البناء عليها كما يتم البناء دون استكماله مع عدم وجود مرافق.

٣) التعديات الجسيمة: ويقصد بها اكتمال البناء وتوصيل المرافق بل وتصبح صعبة الإزالة لوجود سكان وكذلك أعمدة خراسانية ضاربة في الأرض كأساس للمبنى.

جدول رقم (٢): إجمالي المساحات التي تم التعدي عليها والأهمية النسبية للمساحة التي تم إزالتها خلال الفترة (٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١٣/٤/١)

المحافظة	مساحة التعدي* (فدان)	الأهمية النسبية لمساحة الجمهورية **	المساحة التي تم إزالة التعدي منها (فدان)	الأهمية النسبية للإزالة من إجمالي التعدي
البحيرة	٣٤٣٥	٠،٠٤	٣٨٤	١١،١٧
الغربية	٣٣١٩	٠،٠٤	٣٠٠	٩،٠٣
الدقهلية	٣١٥٤	٠،٠٣	٣٤٦	١٠،٩٧
الشرقية	٣٠٩٧	٠،٠٣	٦٤٦	٢٠،٨٥
المنوفية	٢٥٢٢	٠،٠٢	١٣٦	٥،٣٩
القليوبية	٢٢٧٧	٠،٠٢	١٩٠	٨،٣٤
المنيا	١٨١٤	٠،٠٢	٥٩٦	٣٢،٨٥
أسيوط	١٥٩٩	٠،٠١	٣٠١	١٨،٨٢
كفر الشيخ	١٥٠٩	٠،٠١	٨٥	٥،٦٣
قنا	١٤٣٢	٠،٠١	١٧٣	١٢،٠٨
سوهاج	١٣٠٥	٠،٠١	٢٠٦	١٥،٧٨
الأقصر	٩٧٦	٠،٠١	٤١١	٤٢،١١
الفيوم	٩٤٤	٠،٠١	٧٠	٧،٤١
بني سويف	٩٣٤	٠،٠١	٣١	٣،٣١
دمياط	٨٢٦	٠،٠٠٩	٥٢	٦،٢٩
الجيزة	٥٩٦	٠،٠٠٦	١٢١	٢٠،٣٠
الإسكندرية	٤٦٢	٠،٠٠٥	٦٨	١٤،٧١
الإسماعيلية	١٣٢	٠،٠٠١	٤٣	٣٢،٥٧
القاهرة – حلوان	١٢١	٠،٠٠١	٥	٤،١٣
أسوان	١٠١	٠،٠٠١	١٤	١٣،٨٦
السويس	٩٤	٠،٠٠١	٦١	٦٤،٨٩
شمال سيناء	٧٣	–	٤	٥،٤٧
بورسعيد	٢٠	–	–	–
مرسى مطروح	١٤	–	١١	٧٨،٥٧
الوادي الجديد	١	–	–	–
الإجمالي	٣٠٧٦٠	٠،٣٥٣	٤٢٥٤	١٣،٨٢

* تم تقريب المساحة لأقرب وحدة ** حسبت النسبة على أساس متوسط عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، الإدارة العامة للأراضي، سجلات مراقبة وتحسين الأراضي، ٢٠١٢.

ويوضح جدول رقم (٣) الأهمية النسبية لهذه الحالات الثلاث من إجمالي مساحات التعدي على مستوى الوجهين البحري والقبلي والمحافظات ذات الأراضي الرملية والمطرية خلال الفترة يناير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٤. كما يتبين ارتفاع نسبة حالات التعدي في الوجه البحري عن القبلي حيث بلغت نحو ٦٤،٨٥%، ٧٨،٠٢%، ٦٨،٢٩% للحالات البسيطة والمتوسطة والجسيمة على الترتيب. بينما في الوجه القبلي قد بلغت نحو ٣٤،٤٢%، ٢١،٢٧%، ٣٠،٥٩% على الترتيب لنفس الحالات وكانت النسب منخفضة جدا في المحافظات ذات الأراضي الرملية والمطرية حيث بلغت نحو٠،٧٣%، ٠،٧١%، ١،١٢%على الترتيب .

ومما سبق يتضح أن الوجه البحري مرتفع النسبة بكل أنواع التعديات فالبسيطة بلغت٦٤،٨% منها، والتعديات المتوسطة نحو٧٨%، والتعديات الجسيمة بنسبة ٦٨،٣%، ومما لاشك فيه أن معظم الأراضي الزراعية التي تم التعدي عليها تكون على طرق ممهدة وطرق مواصلات **وعلى** أطراف القرى، ومعظم هذه الأراضي التي تم التعدي عليها من أجود الأراضي خصوبة ولا يمكن تعويضها.

جدول رقم (٣) : الأهمية النسبية لأنواع التعديات على الأراضي الزراعية بالوجهين البحري والقبلي والأراضي الرملية والمطرية خلال الفترة (يناير ٢٠١١ – يناير ٢٠١٤)

حالات التعدي	% الوجه البحري	%الوجه القبلي	% الأراضي الرملية والمطرية
بسيطة	٦٤،٨٥	٣٤،٤٢	٠،٧٣
متوسطة	٧٨،٠٢	٢١،٢٧	٠،٧١
جسيمة	٦٨،٢٩	٣٠،٥٩	١،١٢

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي.

مساحات التعدي بمحافظات مصر على الأراضي الزراعية خلال الفترة (١٩٨٣– ٢٠١٤):

يوضح جدول رقم (٤) إجمالي مساحات التعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى يناير ٢٠١٤ حيث كانت أكبر المحافظات تعديا هي القليوبية، المنوفية، الدقهلية، القاهرة، الغربية والمنيا وقد بلغت مساحات التعدي بها نحو ١١،٨٠، ٩،٢٦، ٩،٠٠، ٧،٣٨، ٦،١٣، ٦،٠٠ ألف فدان على الترتيب، وقد بلغت إجمالي المساحة المتعدى عليها خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى يناير ٢٠١١ نحو ٦٤،٠١ ألف فدان وبنسبة ٦٢،٧٢% من إجمالي مساحات التعدي بمحافظات الجمهورية خلال الفترة من (١٩٨٣– ٢٠١٤) والتي بلغت نحو ١٠٢،٠٥ ألف فدان. بينما بلغت المساحة المتعدى عليها من يناير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٤ نحو ٣٨،٠٥ ألف فدان بنسبة ٣٧،٢٨% من إجمالي التعديات.ويلاحظ أن أهم المحافظات التي ارتفعت فيها نسب التعدي بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ هي الأقصر، البحيرة، الغربية، الشرقية، كفر الشيخ، حيث بلغت نسب التعدي نحو ٧٧،٩٠%، ٧٠،٠٦%، ٦٧،٣٢%، ٥١،١٤%، ٥٠،٢١% من إجمالي مساحة التعديات بكل محافظة خلال تلك الفترة وهى نسب مرتفعة مما يدل على عدم الالتزام بالقوانين الصادرة لحماية الأراضي الزراعية.

جدول رقم (٤): الأهمية النسبية لمساحة التعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة (٢٠١٤-١٩٨٣)

المحافظة	تعديات(١٩٨٣ – ٢٥ يناير (٢٠١١) بالفدان	تعديات (٢٥ يناير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٤) بالفدان	الإجمالي بالفدان	الأهمية النسبية لمساحة تعديات (١٩٨٣-٢٠١١)	الأهمية النسبية لمساحة تعديات(يناير ٢٠١١ – يناير ٢٠١٤)
البحيرة	١٧٦٤	٤١٢٦	٥٨٩٠	٢٩،٩٤	٧٠،٠٦
الغربية	٢٠٠٢	٤١٢٣	٦١٢٥	٣٢،٦٨	٦٧،٣٢
الدقهلية	٥٤٢٥	٣٥٧٨	٩٠٠٣	٦٠،٢٥	٣٩،٧٥
الشرقية	٢٧٤٥	٢٨٧٣	٥٦١٨	٤٨،٨٦	٥١،١٤
المنوفية	٥٣٦٦	٣٨٩١	٩٢٥٧	٥٧،٩٦	٤٢،٠٤
القليوبية	٨٧٩١	٣٠٠٥	١١٧٩٦	٧٤،٥٢	٢٥،٤٨
المنيا	٣٩٢٨	٢٠٨٠	٦٠٠٨	٦٥،٣٧	٣٤،٦٣
أسيوط	٢٨٠٥	١٩٩٩	٤٨٠٤	٥٨،٣٨	٤١،٦٢
كفر الشيخ	٢٦١٢	٢٦٣٤	٥٢٤٦	٤٩،٧٩	٥٠،٢١
قنا	٣٣٤٦	١٥٨٤	٤٩٣٠	٦٧،٨٧	٣٢،١٣
سوهاج	٣٥٩٩	١٩٥٧	٥٥٥٦	٦٤،٧٧	٣٥،٢٣
الأقصر	٢٤٦	٨٦٧	١١١٣	٢٢،١٠	٧٧،٩٠
الفيوم	١٥٥٤	١٢٥٦	٢٨١٠	٥٥،٣٠	٤٤،٧٠
بني سويف	١٦٩٤	١٤١٥	٣١٠٩	٥٤،٤٨	٤٥،٥٢
دمياط	٢١١٧	٩٥٦	٣٠٧٣	٦٨،٨٩	٣١،١١
الجيزة	٥٠٩٥	٥٩٤	٥٦٨٩	٨٩،٥٥	١٠،٤٥
الإسكندرية	٣١٣١	٥٩٨	٣٧٢٩	٨٣،٩٦	١٦،٠٤
الإسماعيلية	١٧٧	١٨٠	٣٥٧	٤٩،٥٧	٥٠،٤٣
القاهرة	٧١٩١	١٨٥	٧٣٧٦	٩٧،٤٩	٢،٥١
أسوان	٣٧٢	١٢٩	٥٠١	٧٤،٢٥	٢٥،٧٥
السويس	٥٥	١٦	٧١	٧٧،٤٦	٢٢،٥٤
الإجمالي	٦٤٠١٣	٣٨٠٤٦	١٠٢٠٥٩	٦٢،٧٢	٣٧،٢٨

* محافظة بورسعيد ومنطقة النوبارية بلغت الإزالة بهما ٧٨،٥٧%، ٦٤،٨١% حتى عام ٢٠١٣.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، مرجع سابق.

الأثر الاقتصادي للتعديات على الأراضي الزراعية :

تؤثر التعديات على الأراضي الزراعية تأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعي بتبوير مساحة من الأراضي الخصبة في الوقت الذي تسعى فيه الدولة لزيادة الإنتاج بالتوسع الرأسي والأفقي ويوضح الجدول رقم (٥) أثر التعديات على الإنتاج الزراعي من الحاصلات الزراعية الهامة من حيث الخسارة في الإنتاج وإجمالي العائد. وقد تم تقسيم التحليل الوصفي إلى فترتين (١٩٨٣– يناير ٢٠١١) ثم (من يناير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٤) ثم معرفة الأثر الكلى بجمع هاتين الفترتين معا.

جدول رقم (٥): اثر التعديات على الأراضي الزراعية على الإنتاج الزراعي لبعض الحاصلات الزراعية قبل وبعد يناير ٢٠١١

البيان	على أساس المساحة خلال الفترة ١٩٨٣ حتى يناير ٢٠١١			على أساس المساحة خلال الفترة يناير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٤		
	المكافئ للخسارة في الإنتاج بالألف طن لعام ٢٠١٣	الأهمية النسبية للخسارة من إجمالي إنتاج المحصول لعام ٢٠١٣	المكافئ للخسارة في إجمالي العائد بالمليون جنيه لعام ٢٠١٣	المكافئ للخسارة في الإنتاج بالألف طن لعام ٢٠١٣	الأهمية النسبية للخسارة من إجمالي إنتاج المحصول لعام ٢٠١٣	المكافئ للخسارة في إجمالي العائد بالمليون جنيه لعام ٢٠١٣
القمح	١٧٩،٢٤	١،٨٩	٥٨١	١٠٦،٥٣	١،١٢	٣٤٥
القطن	٥٧،٦١	٢٢،٣٢	٥٤١	٣٤،٢٤	١٣،٢٦	٣٢١
الأرز	٢٥٦،٠٥	٤،٥٤	٥٦٢	١٥٢،١٨	٢،٦٧	٣٣٤
قصب السكر	٣٠٦،٦٢	١٩،٦٦	١١٠٦	١٨٢٢،٤٠	١١،٥٥	٦٥٧
بنجر السكر	١٤٠١،٨٨	١٣،٩٠	٥٤٤	٨٣٦،٦٣	٨،٢٦	٣٢٣
الذرة الشامية	٢١١،٢٤	٣،٣١	٤٩٧	١٢٥،٥٥	١،٩٧	٢٩٥
البرسيم المستديم	١٨٨٨،٣٨	٤،٦١	٩٣٥	١١٢٢،٣٦	٢،٧٤	٥٥٦
الفول البلدي	٩٦،٠٢	٦١،٦٠	٤٦٦	٥٧،٠٧	٣٦،٦١	٢٧٧

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

أثر التعديات على الأراضي بالنسبة للإنتاج الزراعي خلال الفترة (١٩٨٣–يناير ٢٠١١):

تم تقدير الخسارة في الإنتاج إذا ما تم زراعة المساحة المتعدي عليها بالكامل لبعض الحاصلات الزراعية الهامة وطبقا لإنتاجية عام ٢٠١٣ وهي بدائل بمعني انه لا يمكن زراعة المساحة بكل هذه الحاصلات في آن واحدــ لكن البحث يهدف إلى بيانه حجم الخسارة الناجمة عن التعديات على الأراضي الزراعية، ويتضح من الجدول رقم (٥) أن المكافئ للخسارة في الإنتاج لكل

من القمح، القطن، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر قد بلغ نحو ١٧٩،٢٤، ٥٧،٦١، ٢٥٦،٠٥، ٣٠٦٦،٢٢، ١٤٠١،٨٨ ألف طن على الترتيب عام ٢٠١٣ تمثل نحو ١،٨٩%، ٢٢،٣٢%، ٤،٥٤%، ١٩،٦٦%، ١٣،٩٠% على الترتيب. كما بلغ المكافئ للخسارة في إجمالي العائد لتلك الحاصلات نحو ٥٨١، ٥٤١، ٥٦٢، ١١٠٦، ٥٤٤ مليون جنيه على الترتيب وذلك خلال الفترة ١٩٨٣ حتى يناير ٢٠١١.

كما يتضح أيضا من الجدول رقم (٥) أن المكافئ للخسارة في الإنتاج لكل من الذرة الشامية، البرسيم المستديم، الفول البلدي قد بلغ نحو٢١١،٢٤، ١٨٨٨،٣٨، ٩٦،٠٢ ألف طن على الترتيب لعام ٢٠١٣ تمثل نحو٣،٣١%، ٤،٦١%، ٦١،٦٠% من إجمالي إنتاج المحصول لنفس العام، كما بلغ المكافئ للخسارة في إجمالي العائد الفدانى نحو ٤٩٧، ٩٣٥، ٤٦٦ مليون جنيه لنفس الحاصلات على الترتيب خلال الفترة (١٩٨٣- يناير ٢٠١١).

أثر التعديات على الأراضي بالنسبة للإنتاج الزراعي خلال الفترة (يناير٢٠١١- يناير٢٠١٤):

يتضح من الجدول رقم (٥) أن المكافئ للخسارة في الإنتاج لكل من القمح، القطن، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر طبقا لإجمالي المساحة المتعدي عليها يتضح من الجدول رقم (٥) خلال الفترة (يناير ٢٠١١- يناير ٢٠١٤) طبقا لإنتاجية وأسعار عام ٢٠١٣ أن المكافئ للخسارة في الإنتاج قد بلغ نحو ١٠٦،٥٣، ٣٤،٢٤، ١٥٢،١٨، ١٨٢٢،٤٠، ٨٣٦،٦٣ ألف طن لكل من القمح، القطن، الأرز، قصب السكر وبنجر السكر على الترتيب تمثل نحو ١،١٢%، ١٣،٢٦%، ٢،٦٧%، ١١،٥٥%، ٨،٢٦% من إجمالي إنتاج المحصول على الترتيب، كما بلغ المكافئ للخسارة في إجمالي العائد نحو ٣٤٥، ٣٢١، ٣٣٤، ٦٥٧، ٣٢٣ مليون جنيه لنفس الحاصلات على الترتيب لعام ٢٠١٣. ويتضح من جدول رقم (٥) أن المكافئ للخسارة ى الإنتاج لكل من الذرة الشامية، البرسيم المستديم، والفول البلدي للمساحة المتعدي عليها خلال الفترة (يناير ٢٠١١- يناير ٢٠١٤) قد بلغ نحو ١٢٥،٥٥، ١١٢٢،٣٦، ٥٧،٠٧ ألف طن على الترتيب تمثل نحو ١،٩٧%، ٢،٧٤%، ٣٦،٦١% على الترتيب، كما بلغ المكافئ للخسارة في إجمالي العائد نحو ٢٩٥، ٥٥٦، ٢٧٧ مليون جنيه لنفس الحاصلات على الترتيب لعام ٢٠١٣.

الخسارة الاقتصادية لبعض الدورات الزراعية عام٢٠١٣ من إجمالي الناتج الزراعي والميزان الزراعي:

تم تقدير الخسارة الاقتصادية الناجمة عن التعديات على الأراضي الزراعية للمساحة الكلية التي تقدر بنحو ١٠٢٠٥٩ فدان وطبقا للإنتاجية والأسعار المزرعية لعام ٢٠١٣، ويتضح من الجدول رقم (٦) أن قيمة الخسارة الاقتصادية للدورة قطن وبرسيم مستديم قد بلغت نحو ٢٣٥٣ مليون جنيه تمثل نحو ٠،٨٣% من إجمالي الناتج الزراعي ونحو ١٥،٠٧% من قيمة الميزان التجاري الزراعي لعام ٢٠١٣، وقد بلغت الخسارة للدورة أرز وبنجر السكر نحو ١٧٦٣ مليون جنيه

تمثل نحو ٠،٦٢% من إجمالي الناتج الزراعي، نحو ١١،٢٥% من الميزان التجاري الزراعي لعام ٢٠١٣.

جدول (٦) : إجمالي الخسارة الاقتصادية لبعض الدورات الزراعية عام ٢٠١٣من إجمالي الناتج الزراعي والميزان التجاري الزراعي

الدورة	قيمة الخسارة الاقتصادية مليون جنيه*	الأهمية النسبية لإجمالي الناتج الزراعي			الأهمية النسبية من قيمة الميزان التجاري الزراعي		
		٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
قطن و برسيم مستديم	٢٣٥٣	٠،٩٤	٠،٨٧	٠،٨٣	٧،٦٠	٢٢،٠٥	١٥،٠٧
أرز و بنجر السكر	١٧٦٣	٠،٧٠	٠،٦٥	٠،٦٢	٥،٦٩	١٦،٥٢	١١،٢٥
ذرة شامية و قمح	١٧١٨	٠،٦٨	٠،٦٥	٠،٦٠	٥،٥٥	١٦،١٠	١١،٠٠
قطن و فول بلدي	١٦٠٥	٠،٦٤	٠،٦٠	٠،٥٦	٥،١٨	١٥،٠٤	١٠،٢٨
ذرة شامية وبنجر السكر	١٦٥٩	٠،٦٦	٠،٦٢	٠،٥٨	٥،٣٦	١٥،٥٥	١٠،٦٢
أرز و قمح	١٨٢٢	٠،٧٢	٠،٦٨	٠،٦٤	٥،٨٨	١٧،٠٨	١١،٦٧

(*) حسبت على أساس المساحة المتعدي عليها (٢٠١٤-١٩٨٣) والإنتاجية والأسعار المزرعية لعام ٢٠١٣.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرات الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الاقتصادية السنوية ، أعداد مختلفة .

وبلغت الخسارة للدورة ذرة شامية وقمح نحو ١٧١٨ مليون جنيه تمثل نحو ٠،٦٠% من قيمة إجمالي الناتج الزراعي ونحو ١١% من الميزان التجاري الزراعي لعام ٢٠١٣، وبلغت خسارة الدورة قطن وفول بلدي نحو ١٦٠٥ مليون جنيه تمثل نحو ٠،٥٦% من قيمة إجمالي الناتج الزراعي، ونحو ١٠،٢٨% من الميزان التجاري الزراعي، أما الدورة ذرة شامية وبنجر السكر قد بلغت الخسارة نحو ١٦٥٩ مليون جنيه تمثل نحو ٠،٥٨% من إجمالي الناتج الزراعي، ونحو ١٠،٦٢% من الميزان التجاري الزراعي، وأخيرا الدورة أرز وقمح قد بلغت الخسارة الاقتصادية نحو ١٨٢٢ مليون جنيه تمثل نحو ٠،٦٤% من إجمالي الناتج الزراعي ونحو ١١،٦٧% من الميزان التجاري الزراعي. ويلاحظ أن اكبر الخسائر كانت في دورة القطن والبرسيم المستديم يليها الدورة أرز وقمح والدورة أرز وبنجر السكر.

الخسارة الاقتصادية في إجمالي العائد لبعض الدورات الزراعية خلال الفترتين (٨٣-يناير ٢٠١١) ، (يناير ٢٠١١- يناير ٢٠١٤):

يتضح من الجدول رقم (٧) أن قيمة الخسارة للدورة الزراعية قطن وبرسيم مستديم طبقا للمساحة المعتدي عليها وإجمالي العائد لعام ٢٠١٣ قد بلغت نحو ١٤٧٦، ٨٧٧ مليون جنيه للفترتين (٨٣- يناير ٢٠١١)، (يناير ٢٠١١- يناير ٢٠١٤).

كما بلغت قيمة الخسارة الأرز وبنجر السكر نحو ١١٠٦، ٦٥٧ مليون جنيه للفترتين، كما بلغت الخسارة للدورة ذرة شامية وقمح نحو ١٠٧٨، ٦٤٠ مليون جنيه للفترتين، وللدورة قطن وفول بلدي نحو ١٠٠٧، ٥٩٨ مليون جنيه للفترتين، وللدورة ذرة شامية وبنجر السكر نحو ١٠٤١، ٦١٨ مليون جنيه وأخيرا للدورة أرز وقمح نحو ١١٤٣، ٦٧٩ مليون جنيه.

جدول (٧): الخسارة الاقتصادية في إجمالي العائد للدورات المختلفة للمساحات المتعدى عليها خلال الفترتين من (٨٣- ٢٠١١) ، (يناير ٢٠١١ – يناير ٢٠١٤)

الدورة الزراعية	قيمة الخسارة للفترة (١٩٨٣- يناير ٢٠١١) مليون جنيه*	قيمة الخسارة للفترة (يناير ٢٠١١- يناير ٢٠١٤) مليون جنيه*	الأهمية النسبية للخسارة في الفترة الأولى	الأهمية النسبية للخسارة في الفترة الثانية
قطن + برسيم مستديم	١٤٧٦	٨٧٧	٦٢،٧٢	٣٧،٢٨
أرز + بنجر السكر	١١٠٦	٦٥٧	٦٢،٧٣	٣٧،٢٧
ذرة شامية + قمح	١٠٧٨	٦٤٠	٦٢،٧٤	٣٧،٢٦
قطن + فول بلدي	١٠٠٧	٥٩٨	٦٢،٧٤	٣٧،٢٦
ذرة شامية + بنجر السكر	١٠٤١	٦١٨	٦٢،٧٤	٣٧،٢٦
أرز + قمح	١١٤٣	٦٧٩	٦٢،٧٣	٣٧،٣٧

(*) حسبت على أساس إجمالي المساحة المتعدي عليها في كل فترة والإنتاجية والأسعار المزرعية لعام ٢٠١٣.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة .

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الاقتصادية السنوية ، أعداد مختلفة .

الخسارة الاقتصادية للمساحة المتعدي عليها من إجمالي الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٤):

يتضح من الجدول رقم (٨) أن قيمة الخسارة الاقتصادية طبقا لإجمالي المساحة المتعدي عليها والبالغة نحو ١٠٢،٠٦ ألف فدان لبعض الحاصلات التصديرية وطبقا لإجمالي الإيراد الفدانى خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١) قد بلغت للقطن نحو ٨٥٨، ٦٨٥، ٨٦٢ مليون جنيه أعوام ٢٠١١، ٢٠١٢،

٢٠١٣ على الترتيب تعادل ١١٥، ٩٢، ١١٥ مليون دولار وتمثل نحو ٤،٧٥%، ٤،١٨%، ٤،٣٦% من قيمة الصادرات الزراعية لنفس الأعوام على الترتيب.

كما يتضح من نفس الجدول أن الخسارة لمحصول الأرز قد بلغت نحو ٨٥١، ٨٧٤، ٨٩٦ مليون جنيه خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١) تعادل نحو ١١٤، ١١٧، ١٢٠ مليون دولار تمثل نحو ٤،٧١%، ٥،٣٤%، ٤،٥٣% من قيمة الصادرات الزراعية لنفس الفترة على الترتيب.

كما يتضح أيضا أن الخسارة الاقتصادية للقمح بلغت نحو ٨١١، ٨٩٦، ٩٢٦ مليون جنيه تعادل نحو ١٠٩، ١٢٠، ١٢٤ مليون دولار تمثل نحو ١،٦٥%، ١،٦٦%، ٢،٦١% من قيمة الواردات الزراعية لنفس الفترة على الترتيب. كما بلغت الخسارة في محصول الفول البلدي نحو ٥٦٨، ٧٢٤، ٧٤٣ مليون جنيه للفترة (٢٠١٣-٢٠١١) تعادل نحو ٧٦، ٩٧، ٩٩ مليون دولار تمثل نحو ١،١٥%، ١،٣٤%، ٢،١٠% من قيمة الواردات الزراعية على الترتيب خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٨): الأهمية النسبية للخسارة الاقتصادية للمساحة المتعدي عليها لبعض الحاصلات الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١)

المحصول	الخسارة بالمليون جنيه			الخسارة بالمليون جنيه*			الأهمية النسبية من قيمة الصادرات الزراعية			الأهمية النسبية من قيمة الواردات الزراعية		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الصادرات												
القطن	٨٥٨	٦٨٥	٨٦٢	١١٥	٩٢	١١٥	٤،٧٥	٤،١٨	٤،٣٦			
الأرز	٨٥١	٨٧٤	٨٩٦	١١٤	١١٧	١٢٠	٤،٧١	٥،٣٤	٤،٥٣			
الواردات												
القمح	٨١١	٨٩٦	٩٢٦	١٠٩	١٢٠	١٢٤				١،٦٥	١،٦٦	٢،٦١
الفول البلدي	٥٦٨	٧٢٤	٧٤٣	٧٦	٩٧	٩٩				١،١٥	١،٣٤	٢،١٠

(*) تم حساب سعر الصرف طبقا لشهر يناير ٢٠١٥ والبالغ نحو ٧،٤٤ جنيه /دولار.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة .

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الاقتصادية السنوية ، أعداد مختلفة .

الأثر الاجتماعي للتعديات على الأراضي الزراعية:

تؤثر التعديات على الأراضي الزراعية على العمالة الزراعية، ويتضح من الجدول رقم (٩) أن البطالة الناجمة عن هذه التعديات بالنسبة للدورات (برسيم مستديم، قطن) ، (قمح، أرز)، (بنجر السكر، أرز)، (قمح، قطن)، (فول بلدي ، ذرة شامية)، (بنجر السكر، ذرة شامية) قد بلغت نحو ١٣،٨٧، ١٣،٤٦، ٩،٢٧، ١٢،٠٤، ١١،١١، ١١،٦٢ مليون يوم عمل على الترتيب وتقدر الخسارة

في الدخل المزرعي لهذه العمالة بنحو ٨٣٢، ٨٠٨، ٥٥٦، ٧٢٢، ٦٦٧، ٦٩٧ مليون جنيه لنفس الدورات الزراعية السابقة على الترتيب لعام ٢٠١٣.

أي أن اعلي نسبة للبطالة هي في الدورة (برسيم مستديم، قطن) طبقا لإجمالي المساحة المتعدي عليها، وتبلغ نحو ١٣،٨٧ مليون يوم/ عمل، بينما الخسارة الاقتصادية قد بلغت نحو ٨٣٢،٢ مليون جنيه في أجور هذه العمالة . يليها في الترتيب الدورة (بنجر السكر، الأرز) حيث بلغت عدد أيام البطالة حوالي ١٣،٤٦ مليون عمل، وتليها دورة (فول بلدي، قطن) حيث بلغت عدد أيام البطالة حوالي ١٢،٠٤ مليون عمل وبالتالي بلغت الخسارة الاقتصادية نحو ٨٣٢،٢ مليون جنيه لأجور هذه العمالة، ٨٧،٦ مليون جنيه، ٧٢٢،٤ مليون جنيه لنفس الدورات السابقة على الترتيب.

جدول رقم (٩): الخسارة الاقتصادية للعمالة في بعض الدورات نتيجة تعديات الأراضي الزراعية

الدورة الزراعية	عدد أيام البطالة** مليون يوم/ عمل	قيمة الخسارة في الدخل المزرعي* مليون جنيه
قطن وبرسيم مستديم	١٣،٨٧	٨٣٢
أرز وبنجر السكر	١٣،٤٦	٨٠٨
ذرة شامية وقمح	٩،٢٧	٥٥٦
قطن وفول بلدي	١٢،٠٤	٧٢٢
ذرة شامية وبنجر السكر	١١،١١	٦٦٧
أرز وقمح	١١،٦٢	٦٩٧

(*) على أساس متوسط اجر العامل في اليوم ٦٠ جنيه / اليوم.

(**) حسبت على أساس أن جملة مساحات الأراضي الزراعية التي تم التعدي عليها خلال الفترة (١٩٨٣– ٢٠١٤) قد بلغت نحو ١٠٢٠٥٩ فدان، وان احتياجات الفدان من العمل البشري هو ٤٣ يوم عمل لمحصول القمح، ٦٣ يوم عمل لمحصول البرسيم المستديم، ٤٨ يوم عمل لمحصول الذرة الشامية، ٧١ يوم عمل لمحصول الأرز الصيفي، ٧٣ يوم عمل لمحصول القطن، ٦١ يوم عمل لمحصول بنجر السكر، ٤٥ يوم عمل لمحصول الفول البلدي، وان عدد أيام العمل في السنة ٣١٢ يوم عمل حيث أن السنة ٥٢ أسبوع و ٦ أيام عمل في الأسبوع.

قوانين حماية الأراضي الزراعية :

صدرت العديد من القوانين المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية من التبوير والتجريف، ورغم ذلك تم التعدي على بعض المساحات بمعظم محافظات مصر، ومن هذه القوانين ما يلي:

- القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها وقد نص على الآتي : "يحظر على المالك أو الجائر أيا كانت صفته ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنتين من تاريخ أخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي تحدد بقرار من وزير الزراعة، ويحظر عليه ارتكاب أي فصل أو الامتناع عن أي عمل من شأنه بتبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها "

- القرار الوزاري رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٨٧ بتفويض السادة المحافظون في وقف إزالة المخالفات.
- القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ (قانوني) في شأن وإجراءات الترخيص بإقامة المباني والمنشأت في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٥٢ من قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يضافا لقانون الزراعة تحت عنوان عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها على نحو يشدد ويغلظ العقوبات التي رصدها لجرائم التعدي على الرقعة الزراعية سواء بتجريفها ونقل الأتربة فيها لاستعمالها في غير أغراض الزراعة أو تركها بورا دون زراعة أو الامتناع عمدا عن زراعتها أو ردم المراوي والمصارف بها أو ارتكاب الأفعال الضارة عليها سواء بالتشوين أو التبوير أو إقامة أية مباني أو منشأت أو تقسيمها بغرض البناء عليها.
- القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨ معدلا لأحكام المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بغرض القضاء على ظاهرة تبوير الأراضي الزراعية عمدا ووجوب إزالة أسباب التعدي بالطريق الإداري فورا منعا من تفاقم المشكلة.
- قانون البناء المحدد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٨ والذي نص في المادة الثانية على خطر وإقامة أية مباني أو منشأت أو اتخاذ أية إجراءات بشأن تقسيم الأراضي الزراعية بغرض البناء عليها، في الأراضي الواقعة خارج الحيازات العمرانية الجديدة المعتمدة للقرى والمدن أو المناطق التي لم يتم تحديد المخططات الإستراتيجية لها، واستثنى المشرع في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة الأراضي التي تقام عليها المشروعات التي تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني بشرط موافقة السيد/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والتي يقام عليها مبنى سكنى أو مبنى خدمة للأرض الزراعية على أن يصدر الترخيص بها وفقا لأحكام القانون بمعرفة الوحدة المحلية المختصة.
- القرار الوزاري رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٩ بالضوابط والقواعد المنظمة لإقامة المباني والمنشأت على الأراضي الزراعية الواقعة خارج الحيازات العمرانية الجديدة المعتمدة للقرى والمدن في حدود الاستثنائيين الواردين بالفقرتين (أ، ب) من حكم المادة (٢) من القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٩ الصادر بقانون البناء الموحد بالإضافة إلى حالات الإحلال والتجديد للمباني المقامة بالفعل قبل صدور أحكام هذا القانون باشتراطات وضوابط محددة.
- القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن حظر التجريف وإقامة مباني ومنشأت على أرض زراعية وقد تم تعديل هذا القانون لظهور بعض الصعوبات في التنفيذ.
- القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة وجاء في أربعة مواد نصت المادة الأولى منه على أن يضاف إلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كناب ثالث عنوانه "عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها وشرع بها المواد من ١٥٠ إلى ١٥٩ لحماية الرقعة الزراعية.

- القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (قانوني) بشأن تنظيم التراخيص بتجريف الأراضي الزراعية لأغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها المعدل بالقرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ (قانوني).
- القرار الوزاري رقم ١١٦٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد الحالات التي تقضى بتجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ويعتبر تجريف وإزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ولإبعاد تجريم قيام المزارع بتسوية أرضه دون نقل أي أتربة منها.

الملخص

لقد بلغت المساحة المتعدي عيها بمحافظات الجمهورية نحو ١٠٢٠٥٩ فدان خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٤) منها ٦٤٠١٣ فدان خلال الفترة (٨٣- يناير ٢٠١٤)، وقد بلغت الخسارة في إجمالي العائد للحاصلات القمح والقطن والأرز نحو ٥٨١، ٥٤١، ٥٦٢ مليون جنيه بأسعار عام ٢٠١٣، كما بلغت الخسارة للمساحة المتعدي عليها خلال الفترة (يناير ٢٠١١- يناير ٢٠١٤) نحو ٣٤٥، ٣٢١، ٣٣٤ مليون جنيه لنفس الحاصلات على الترتيب.

وقد بلغت الخسارة الاقتصادية أن إجمالي المساحة المتعدي عليها لبعض الدورات الزراعية كالقطن وبرسيم نحو ٢٣٥٣ مليون جنيه تمثل نحو ٠،٨٣ من إجمالي الناتج الزراعي عام ٢٠١٣، ونحو ١٥،٠٧% من صافي الميزان التجاري الزراعي لنفس العام،وقد بلغت الخسارة لنفس الدورة نحو ١٤٧٦ مليون جنيه خلال الفترة (١٩٨٣- ٢٠١١)، ٨٧٧ مليون جنيه مساحة الفترة (يناير ٢٠١١- يناير ٢٠١٤) وطبقا لأسعار ٢٠١٣.

كما بلغ المكافئ للخسارة في صادرات كل من القطن والأرز نحو ٨٦٢، ٨٩٦ مليون جنيه تمثل نحو ١١٥، ١٢٠ مليون دولار لعام ٢٠١٣ تمثل نحو ٤،٣٦%، ٤،٥٣%، من إجمالي الصادرات الزراعية، كما بلغ المكافئ للخسارة في قيمة الواردات للقمح والفول البلدي نحو ٩٢٦، ٧٤٣ مليون جنيه تعادل نحو ١٢٤، ٩٦ مليون دولار وتمثل نحو ٢،٦١%، ٢،١٠% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية عام ٢٠١٣. أما الخسارة الاجتماعية يعبر عنها بالبطالة الناجمة عن المساحة المتعدي عيها وقد بلغت نحو ١٣،٨٧ مليون يوم عمل للدورة الزراعية قطن وبرسيم مستديم تمثل الخسارة في الدخل المزرعي نحو ٨٣٢ مليون جنيه، أما الدور البديلة وهي الأرز وبنجر السكر فقد بلغت الخسارة نحو ١٣،٤٦ مليون يوم عمل كما بلغت الخسارة في الدخل المزرعي للعمالة نحو ٨٠٨ مليون جنيه.

التوصيات

- تشديد العقوبات على المتعدين على الأراضي الزراعية بالحبس والغرامة معا .
- إعداد تقرير شهري يعرض على السيد / رئيس مجلس الوزراء بمساحة الأراضي الزراعية بكل محافظة تعده لجنة مشكلة من المحافظة ومديرية الأمن ومديرية الزراعة للمتابعة الدورية .
- تحديد الجهات المعنية بحماية الأراضي وتحديد الاختصاصات .
- دراسة التشريعات والقوانين وإعادة هيكلتها وتغليظ العقوبة ووضع الآليات اللازمة للقضاء على الظاهرة.
- زيادة الحد الأدنى لغرامات البناء على الأراضي الزراعية لتكون رادعه وأكثر فعاليه.
- عدم السماح بتوصيل المرافق للمباني المخالفة التي تمت أقامتها على الأراضي الزراعية .
- التوسع في استصلاح أراضي جديدة في ضوء الموارد المائية الحالية .
- إذا كان من الضروري البناء على الأراضي الزراعية لأغراض الخدمة العامة كمشروعات الإنتاج الحيواني أو التصنيع الزراعي يجب أن تقام على الأراضي الزراعية التي تقع في الفئات الخامسة والسادسة التي أشرنا إليها سابقا.
- التوسع في قرى الظهير الصحراوي وإعادة النظر في سياسة التوطين ولاسيما في محافظات الوجه البحري والتي يتمركز بها مساحات التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء للحد من التعدي على الأراضي الزراعية .
- الاستمرار في صيانة وتحسين الأراضي الزراعية للحد من الفاقد النوعي في الأراضي الزراعية.
- الانتهاء من مشروع تحديد الاحوزه العمرانية للقرى والمدن .
- يتم تحصيل مبالغ قريبه من الأسعار التي تم بها البيع والتأجير من المتعدى على الأرض الزراعية.
- في ضوء القانون الجديد وتغليظ العقوبة بالسجن والحبس وفداحة الغرامة المالية يتم تخصيص هذه المبالغ لاستصلاح أراضي جديدة.
- على الحكومة أن توفر البنية الأساسية والخدمات العامة (مواصلات ــ أسواق ــ مخابزــ مدارس ــدور عباده –أمن ــ بريد ــ بنوك ــ عيادات صحية وبيطريه) بقرى الظهير الصحراوي قبل الشروع في نقل المستوطنين إليها دعما لاستقرارهم بالأرض .

المراجع

١-أسامة عبد اللطيف عبد الصادق، الآثار الاقتصادية لظاهرة التصحر على الأراضي المصرية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢٠١٤.

٢-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩.

٣-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة استصلاح الأراضي، أبريل ٢٠١٠.

٤-على إبراهيم محمد، أمل عبد العظيم ، دراسة التغيرات الاقتصادية للأراضي الزراعية المصرية وأثر ذلك على الإنتاج الزراعي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، أكتوبر ٢٠١٠.

٥-على إبراهيم محمد ، الوضع الحالي والتصور المستقبلي للتعديات على الأراضي الزراعية المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مارس ٢٠١٤ .

٦-على عبد المحسن على عبد السيد ، التعديات على الأراضي الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية .

٧-محمد عبد النبي ، أسباب التعدي على الأراضي الزراعية أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (دراسة حاله بمحافظة القليوبية)، ندوة تداعيات الوضع الراهن على القطاع الزراعي المصري وسبل المواجهة، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، الأربعاء ٢٠١١/١٢/١٦.

٨-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة العامة للأراضي،ــ قسم حصر الأراضي، دراسة الحصر التصنيفي للتربة وتقسيم الأراضي ــ نشرة رقم١١٦ ، ١٩٩٣.

٩-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الإدارة المركزية لحماية الأراضي، أدارة الإحصاء بيانات غير منشوره، ٢٠١٣.